١٥ بالمئة من طلاب سورية يدرسون في المؤسسات الخاصة

مدير التعليم الخاص في «التربية»: صاحب المدرسة الخاصة هو مستثمر ومن حقه أن يكون لديه هامش ربح مالي

محمد منار حميجو

كشف مدير التعليم الخاص في وزارة التربية راغب الجدي أنه سوف يتم اعتباراً من العام الدراسي القادم اعتماد تصنيف المدارس الخاصة وفق النقاط لتحديد قيمة الخدمات التي تقدمها هذه المدارس، موضحاً أنه سيتم تحديد مبلغ مالي لكل نقطة ومن ثم يتم جمع هذه النقاط وضربها بهذا المبلغ الذي تم تحديده، وبالتالي يتم تحديد قيمة الخدمات وفقاً لنقاط كل مدرسة، ومن ثم يتم جمع المبلغ الخاص بالخدمات مع المبلغ الخاص بالتعليم ويتم تحديد قسط المدرسة الخاصة بناء على ذلك باستثناء النقل، مشيراً إلى أنه سابقاً كان يتم ترك المبلغ الخاص بالخدمات مفتوحاً لكل مدرسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الجدي أن تصنيف النقاط في المدارس الخاصة تم العمل عليه منذ عام ٢٠١٧، لكن في العام الدراسي القادم سوف يتم تطبيقها وذلك لضبط المدارس عند احتساب قيمة الخدمات بشكل عشوائي، وبالتالي فإنه من الممكن أن تكون هناك مبالغ كبيرة من بعض المدارس، كما أن هذا النظام يساعد على تحقيق العدالة وذلك بعدم مساواة مدارس خاصة ذات تصنيف عال بمدارس أخرى تصنيفها أقل، باعتبار أن صاحب المدرسة الخاصة هو مستثمر.

وأشار إلى أن مديريات التربية هي التي سوف تقوم بتصنيف هذه المدارس واحتساب المبالغ وفقاً لهذا التصنيف، مشيراً إلى أنه تم وضع معايير لهذه التصنيفات، وأن صاحب المدرسة الخاصة في النهاية هو مستثمر ومن حقه أن يكون لديه هامش ربحي معين، وبالتالي تم العمل على وضع هوامش لهذا الموضوع حتى تكون هناك مساواة في المدارس في هذا الموضوع.

وبيّن أن الخدمات سوف تكون واضحة وفق التصنيف، فهي من الممكن أن تتراوح بين مليون وأكثر، مشيراً إلى أن المدرسة لا تقدم خدمات سوف يتم الاعتذار منها، مشيراً إلى أنه سوف تكون هناك متابعة لموضوع التصنيف وإجراء مطابقة، وفي حال ضبط أي مخالفة سيتم تخفيض تصنيف المدرسة حتى يتم ضبط العملية التعليمية وبالتالي لا توجد مصلحة لأي مدرسة في أي مخالفة باعتبار أن العملية ستكون مضبوطة.

وأشار الجدي إلى أن ١٥ بالمئة من طلاب سورية يدرسون في المؤسسات التعليمية الخاصة، مؤكداً أن هذه الخطوة مهمة في تصنيف المدارس لضبط العملية التعليمية.

أيهما على حق ؟

نقيب مقاولي اللاذقية لـ«الوطن» لتلافي الأخطاء إذ إن معظم الأبنية التي دمرها الزلزال عشوائية

محافظ اللاذقية يعمم: منع أي رخصة بناء من دون عقد مقاولة

اللاذقية- عبير محمود

أصدرت محافظة اللاذقية تعميماً إلى كافة الجهات المعنية بالالتزام الكامل بعدم منح رخصة بناء إلا من خلال مقاول معتمد «عقد مقاولة مصدق أصولاً».

وأكد رئيس فرع نقابة مقاولي الإنشاءات في اللاذقية جاسم علاء الدين لـ«الوطن»، أهمية التعميم بما يساهم بفتح جبهات عمل تخدم بالدرجة الأولى المواطن وسلامة البناء في جميع المراحل، إضافة لكونه تطبيقاً لتعميم رئيس مجلس الوزراء في اتباع آلية جديدة لرخص البناء وتنفيذها من خلال «عقد مقاول».

علاء الدين كان قد نفى ما يثار حول قرار وزاري بتأجيل أو إلغاء «عقد المقاولة»، مبيناً أن هناك كتاباً من وزيرة الإدارة المحلية والبيئة لمياء شكور منتصف الشهر الجاري، يؤكد على الالتزام بمضمون كتاب رئاسة الحكومة رقم ١١٢٠٣ والصادر في العام الماضي، المعممة بموجبه الآلية المتبعة في إشادة الأبنية في سورية بما يضمن تنفيذ رخص البناء الممنوحة بحسب الأدوار الواردة ضمنها وتحميل المسؤوليات حيالها حفاظاً على السلامة العامة.

وأكد أن آلية العمل في إشادة الأبنية تأتي لتلافي الأخطاء إذ إن معظم الأبنية التي دمرها الزلزال هي أبنية قد أسست بشكل عشوائي ودون ضوابط أخلاقية ولا فنية ولا عملية، منوهاً بحرص النقابة المركزية للمقاولين على المتابعة الدقيقة في كافة المحافظات على حسن سير العمل وفق التعاميم الخاصة بهذا الأمر.

وذكر نقيب المقاولين أن تعميم محافظة اللاذقية الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه صدر استناداً إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١١٢٠٣ الصادر في العام الماضي، وكتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة رقم ٢٠٠ الصادر في العام الماضي، مبيناً أن التعميم يمنع إشادة أي بناء مرخص أصولاً بعد تاريخ ١٣ آب الماضي، إلا من خلال مقاول معتمد «عقد مقاولة مصدق أصولاً»، ويمنع إعطاء أي إذن صب إلا بعد التأكد من وجود عقد المقاولة وبالتنسيق والمتابعة من لجنة القرار ١٠٨١ في العام الماضي، بما يضمن سلامة إشادة الأبنية وآلية تنفيذها.

كما يطلب التعميم رقم ١٢، عدم منح أي إذن صب لكافة الأبنية المشادة والممنوحة رخصها قبل ١٣ آب الماضي، إلا بعد تنظيم عقد مقاولة مصدق أصولاً من نقابة المقاولين بالمتبقي من الرخصة وبعد تقرير خبرة من نقابة المهندسين يؤكد سلامة المنشأة وبالتنسيق والمتابعة من لجنة القرار رقم ١٠٨١ في العام الماضي، مع التأكيد على أن جميع الأبنية المرخصة أصولاً والمستكملة للإجراءات القانونية تتم بالمتابعة والتنسيق مع لجنة القرار ١١٩٦ الصادر في العام الحالي.

شروط الترخيص الجديدة جعلت المواطن يحجم عن البناء

رؤساء مجالس مدن لـ«الوطن»: تراجع كبير في الموارد المالية والخدمات العامة

رخص البناء متوقفة في «بلديات» طرطوس بسبب آلية التشييد الجديدة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

وصلت إلى «الوطن» شكاوى من مصادر مختلفة تؤكد توقف منح تراخيص البناء بشكل شبه كامل من الوحدات الإدارية في محافظة طرطوس بسبب آلية التشييد الجديدة التي أقرتها الحكومة قبل نهاية العام الماضي، وهذا ما انعكس سلباً على إيرادات تلك الوحدات وعلى الخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين وبالتالي إلى زيادة الشكاوى والمعاناة.

وأكد مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس وسيم زغيبة أن المجلس مستمر بمنح موافقات رخص البناء المقدمة إليه عن طريق مركز خدمة المواطن أصولاً والمستكملة الوثائق والثبوتيات ولاسيما بعد صدور تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١١٢٠٣ في العام الماضي المتضمن الآلية المتبعة في إشادة الأبنية في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين زغيبة أن عدد الرخص الممنوحة خلال العام الحالي ١١ رخصة بناء بقيمة إيرادات بلغت نحو المليار ليرة سورية فقط لا غير، على حين بلغ عدد الرخص الممنوحة منذ بداية العام الماضي وحتى منتصف نيسان الحالي ٢١ رخصة بناء بإيرادات بلغت نحو المليارين ليرة سورية فقط لا غير، ليتبين وجود تناقص ملحوظ في عدد رخص البناء الممنوحة خلال العام الحالي والعام الماضي بحوالي النصف.

وأعاد هذا التباين إلى عدة أسباب منها صدور تعميم رئاسة مجلس الوزراء حول الآلية المتبعة في إشادة الأبنية في سورية ما رتب على المالك أعباء إضافية، صدور القانون المالي رقم ٣٧ العام ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية، حيث أصبح حساب الرسوم المترتبة لقاء رخصة البناء يعتمد على القيمة الرائجة للمتر المربع للأرض والوارد إلينا من مديرية المالية، هذه القيمة باتت تصل إلى مبالغ كبيرة.

وأضاف: من الأسباب التزايد الملحوظ في كلف مواد البناء الأمر الذي أدى إلى إحجام مالكي العقارات عن الترخيص، مشيراً إلى أن كل ما سبق أدى إلى انعكاس سلبي على موارد المدينة وذلك لكون الموازنة الذاتية لها تعتمد في جزء أساسي منها على رخص البناء، الأمر الذي يحول دون قيام المدينة بمهامها المنصوص عليها في النظام الداخلي لها لجهة تحسين الواقع الذي يقع على سلم الأولويات.

في جهته أكد رئيس مجلس مدينة بانياس أن الآلية الجديدة أثرت سلباً على عائدات مجلس المدينة بشكل كبير، وأنه لم يتم منح سوى رخصتين فقط منذ بداية الشهر العاشر من العام الماضي وحتى الآن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف حمزة: سلبيات القرار المتعلق بآلية التشييد الجديدة واضحة وأهمها انخفاض الإيرادات بطريقة كبيرة وهذا ينعكس على الواقع الخدمي حكماً، وخاصة أن الوحدات الإدارية تعتمد بشكل كبير على الموازنات الذاتية بعد تراجع الإعانات كثيراً.

واعتبر أن آلية التشييد الجديدة يمكن تطبيقها بحالات لا توجد فيها مشاكل ويكون الوضع الاقتصادي جيداً والحالة المادية للناس مرتاحة يمكنهم من خلالها تنظيم عقود مع المقاولين وتسدد لهم الأجور، علماً أنه لابد من التفريق بين المدن والأرياف وبين بيت للسكن وبناء للتجارة.

وأكد حمزة أن بانياس لا تضم مقاولين مصنفين تنطبق عليهم الشروط التي تسمح لهم بتنفيذ أبنية بمساحة ألف ومئتي متر أو أكثر لذلك لابد من إعادة النظر بالموضوع وترتيبه حسب المناطق ووفق آلية حضارية ومتطورة.

وقال رئيس مجلس مدينة الدريكيش محمد جعفوري: الحقيقة أن شروط الترخيص الجديدة جعلت المواطن يحجم عن البناء لأنها لم تميز بين رخصة بناء غرفتين في الريف، وبناء برجية في طرطوس فالشروط والتكلفة المالية واحدة تختلف قيمتها حسب تكلفة كتلة البناء وحسب القيمة الرائجة للعقار في دوائر المالية، مضيفاً: فبناء غرفتين يحتاج إلى مهندس مقيم وعقد مع مقاول مسجل لدى نقابة المقاولين وبالتالي هذا الوضع أثر على الإيرادات المالية للوحدات الإدارية حيث لم يمنح مجلس المدينة أي رخصة بناء منذ بداية العام الجاري وحتى الآن وبالتالي كانت العائدات المالية صفراً في حين عام ٢٠٢٢ وعام ٢٠٢٣ منحنا ١٤ رخصة في المدينة.

اهتمام حكومي بمنح القروض الطلابية من دون فوائد

مدير «التسليف الطلابي» لـ«الوطن»: بعد توقف ٣ سنوات ١٦ ألف طالب تقدموا للحصول على القروض الشخصية قيمتها ٩ مليارات

قروض شهرية لـ ٢٧٧٠ طالباً قيمتها ١,٢ مليار ليرة

قريباً طابع «التسليف الطلابي» تصرف إيراداته لخدمة الطلبة وزيادة قروضهم

فادي بك الشريف

كشف مدير عام الصندوق الوطني للتسليف الطلابي عمر سيدي عن عودة منح القروض الشخصية للطلاب «بلا فوائد» بعد توقف دام ٣ سنوات بسبب قلة الموارد والاعتمادات، مؤكداً أن هناك اهتماماً حكومياً عالي المستوى لتقديم القروض الطلابية نتيجة الظروف الراهنة دعماً لاستمرار العملية التعليمية في الجامعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سيدي أنه تمت الموافقة هذا العام على طلبات مقدمة من ١٦ ألف طالب للحصول على القرض الشخصي والمقدر بحوالي ٦٠٠ ألف ليرة سورية، لتصل التكلفة الإجمالية لمبالغ القروض لحوالي ٩ مليارات ليرة في حال حصل جميع الطلاب على القروض يتوضح ذلك من عملية استكمال تقديم الأوراق والثبوتيات اللازمة.

كما كشف مدير الصندوق عن وجود دراسة لزيادة قيمة القروض الشخصية لأكثر من ٦٠٠ ألف ليرة، ولاسيما بعد صدور قانون التسليف الطلابي الذي نص على تحديد نسبة لا تزيد على ١ بالمئة من الموارد الذاتية للجامعات سنوياً تحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس التعليم العالي، مضيفاً: كما أن المصدر الثاني هو المحدد في المادة ١١ منه والتي نصت على إحداث طابع خاص بالصندوق باسم «طابع التسليف الطلابي» قيمته ألف ليرة سورية يخصص ريعه لدعم أنشطة الصندوق.

وبين أنه تم الانتهاء من أعمال تصميم الطابع وهو حالياً قيد الطباعة، ليصار إلى اعتماده قريباً، مضيفاً: تحدد مطارح استخدامه عند طلب التسجيل السنوي في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمعاهد التقانية والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، وعند طلب التسجيل في الدراسات العليا ودراسات التأهيل والتخصص في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، مشيراً إلى أنه عند طلب الحصول على السكن الجامعي، وعند طلب الحصول على شهادات التخرج في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمعاهد التقانية والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، وعند طلب التسجيل في الدراسات العليا ودراسات التأهيل والتخصص في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، وعند طلب الحصول على المصدقات أو كشوف العلامات بمختلف أنواعها، وعند طلب تصديق أي وثيقة أو كشف علامات أو شهادة أو مصدقة أو قرار في الجامعة أو المعهد أو الوزارة، وعند طلب التسجيل في المفاضلات بجميع أنواعها، إضافة إلى تقديم طلبات الاشتراك في المسابقات والإعلانات لإيفاد أو التعيين في الوزارة والجهات التابعة لها، ناهيك عن جميع الطلبات التي تقدمها الجامعات الخاصة من أجل الموافقة على «تجهيزات أو مواد أو وسائط نقل، إحداث اختصاص أو كلية، زيادة مساحة الجامعة، زيادة الطاقة الاستيعابية، تعديل الخطة الدراسية، تعديل الأنظمة، معادلة الشهادة لأعضاء الهيئة التعليمية والعاملين في الجامعة»، وعند التقدم للاشتراك في المناقصات وطلب عروض الأسعار المعلن عنها من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وأكد سيدي أن المصدر الثالث الذي من خلاله يمكن زيادة قيمة القرض، هو من خلال الرسم السنوي الذي لم تتقاضاه من الطلاب المسجلين في الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة بمقدار ألفي ليرة، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على منح القروض الشهرية للطلاب بواقع ٦٠٠ ألف ليرة لـ٢٧٧٠ طالباً وتقدر قيمة القروض بـ١,٢ مليار، وحالياً هناك مهلة لتقديم الوثائق من مختلف الطلاب من اختصاصات مختلفة ومعظمهم من الكليات التطبيقية.

مدير الموارد المائية لـ«الوطن»: منع الأهالي من الدخول أدى إلى مشاجرات

استباحة حرم سدود وتحويلها إلى مكبات للقمامة في السويداء

السويداء -عبير صيموعة

شجعت الأجواء الربيعية الصيفية على رحلات السيران في السويداء لتكون الوجهة الأولى.

مناطق السدود التي تحولت بدورها وجراء لا مسؤولية البعض من زوارها إلى تحويل حرمها إلى مكبات قمامة.

وسجلت «الوطن» العديد من التعديات وعدم مسؤولية لكثير من الزوار ممن قاموا بسيران إلى سد حبران، حيث قام هؤلاء بترك مخلفات سيرانهم من الطعام والشراب ضمن حرم السد وبجانب المياه، رغم أن السد مخصص لمياه الشرب والذي يعتبر مصدر المياه الرئيسي لكثير من القرى والبلدات منها بعد تكريرها بمحطات التنقية المقامة على السد.

من جهته أكد رئيس مجلس البلدة حسام درويش أن التعديات مستمرة بشكل دائم على حرم السد سواء من أصحاب المواشي أو من الأهالي، مؤكداً أنه رغم وجود الحراس والتعليمات لمنع الدخول سواء للزوار أو للرعي إلا أن أحداً من الأهالي لم يتجاوب مع مناشدات المجلس أو توجيهات المحافظة ومديرية الموارد المائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار درويش إلى أنه مع الأجواء الصيفية الدافئة بدأت حركة الرحلات والسيران تنشط باتجاه السد ما زاد من مخاوف التلوث عدم قيام المحافظة ليتم العمل على تزويد المجلس بحاويات قمامة لوضعها ضمن حرم السد رغم أنها غير قانونية لأنها بمثابة التشريع والسماح بالسيران والرحلات إلى المنطقة الكثير من الزوار بتنظيف وجمع القمامة التي نتجت عن عمليات السيران تلك، مضيفاً: ما دفع بالمجلس إلى مناشدة المحافظة وكافة الجهات المعنية بضرورة من تأمين الحاويات للحفاظ على مياه السد نظيفة وتجنيب تعرضها للتلوث وخاصة أن الكثير من القادمين إلى السد لا يتم منعهم جراء دخولهم من ثغرات ضمن السور وليس من الباب الرئيسي لحرم السد.

ولفت درويش إلى قيام مجلس بلدة حبران بدعوة أهالي بلدتي حبران والكفر إلى حملة تنظيف وإزالة مخلفات عمليات السيران لمنع التلوث وللحفاظ على مياه السد نظيفة، إضافة لمنع الحرائق التي يمكن أن تنجم عن انتشار القمامة وخاصة بين الأشجار المحاذية لمياه السد.

بدوره أكد مدير الموارد المائية في السويداء بديع مطر محاولة المديرية حماية سد حبران من خلال تكليف الحراس هناك، مضيفاً: إلا أن منع الحراس الأهالي من الدخول أدى إلى صدامات ومشاجرات وتهديدات، كما دفع بالكثير من الزوار إلى محاولة الدخول إلى حرم السد بعد قطع أسلاك السور أو العبور من خلال الثغرات التي تم الاعتداء عليها بالقطع سابقاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مطر على دور الأهالي والمجتمع المحلي بمساندة حراس السد لأن الهدف واحد وهو حماية مياه السد نظيفة وإبعاد شبح التلوث عنها، إضافة إلى حماية الأشجار ضمن الحرم والتي من الممكن تعرضها لأعمال الحرق، لافتاً إلى قيام المديرية برفع اضبارة ترميم سور سد حبران وأسوار بعض السدود الأخرى في المحافظة والتي تعرضت للتعديات بالقطع وهي لدى الإدارة العامة وتنتظر رصد الاعتمادات.